

فهرس الموضوعات

الصفحة	الفقرات والمواضيع
--------	-------------------

٣

تقديم

٩٥

المقدمة ومنهج البحث

- فقرة ١ - الأحكام الشرعية هي القانون الاسلامي
 فقرة ٢ - الواجب على الافراد تنفيذ القانون الاسلامي
 ٣ - تنفيذ القانون الاسلامي يستلزم معرفته ٤ - العلماء يعلمون الناس أحكام الاسلام لينفذوها اختياراً والا أجبروا على تنفيذها عن طريق القضاء ٥ - هل القضاء ضروري للناس؟ ٦ - القضاء ضروري لكل مجتمع بلا استثناء ودليل ذلك ٧ - هل يوجد في الشريعة الاسلامية نظام للقضاء ٨ - منهج البحث *

٢٢-١١

الباب التمهيدي

تعريف القضاء وبيان حكمه وحكمته

- ٩ - تعريف القضاء لغة ١٠ - تعريفه في الاصطلاح الشرعي
 ١١ - الاختلاف في التعاريف لفظي لا حقيقي ١٢ -
 التعريف المختار ١٣ - مشروعية القضاء ١٤ - القضاء من وظائف الخلافة الشرعية ١٥ - فضل القضاء ١٦ - التحذير من القضاء والهرب منه ١٧ - تحليل هرب العلماء من قبول القضاء ١٨ - طلب ولاية القضاء ١٩ - مراتب طلب القضاء ٢٠ - حكم قبول منصب القضاء ٢١ - حكمة القضاء ٢٢ - كيف تتحقق حكمة القضاء *

١٠٢-٢٣

الباب الاول

القاضي

٢٣

٢٣- تمهيد ومنهج البحث

٣٢-٢٥

الفصل الاول

شروط القاضي

- ٢٤ - تمهيد وتمعداد الشروط ٢٥ - الشرط الاول :
- البلوغ والعقل والحرية ٢٦ - الشرط الثاني : الاسلام
- ٢٧ - تولية القضاء لغير المسلم عند جمهور الفقهاء ٢٨ - رأي
- الحنفية ٢٩ - الراجع في مسألة تولية غير المسلم منصب
- القضاء ٣٠ - اعتراض ودفعه ٣١ - كيف راعت الشريعة
- الاسلامية ديانة غير المسلم ٣٢ - توجيه قول الحنفية في
- جواز تولية غير المسلم وظيفة القضاء ٣٣ - الشرط الثالث
- من شروط القاضي : العدالة ٣٤ - الشرط الرابع :
- الاجتهاد ٣٥ - رأي الحنفية في شرط الاجتهاد ٣٦ -
- تقليد القضاء للمقلد عند الضرورة ٣٧ - الشرط الخامس :
- الذكورة ٣٨ - رأي الحنفية في جواز تولية المرأة منصب
- القضاء ٣٩ - رأي الظاهرية والطبري في تولية المرأة منصب
- القضاء ٤٠ - الشرط السادس : سلامة الحواس ٤١ -
- شروط أخرى *

٣٩-٣٣

الفصل الثاني

الجهة التي تعين القاضي

- ٤٢ - تمهيد ٤٣ - أولاً : الخليفة يعين القاضي ٤٤ - هل
- يشرط في الخليفة العدالة وعدم الجور ٤٥ - ثانياً : نائب

- الخليفة ٤٦ - ثالثاً : الامير الباغي أو المتقلب ٤٧ - رابعاً :
الحاكم الكافر ٤٨ - المستخلص من أقوال الفقهاء في مسأله
جواز أو عدم جواز تعيين القاضي المسلم من قبل الحاكم
الكافر ٤٩ - خامساً : أمراء الاقاليم وقضاتها ٥٠ - سادساً :
قاضي القضاة ٥١ - سابغاً : أهل الرأي والعلم •

٤٤-٤١

الفصل الثالث

اجراءات التعيين وما يعقبه

- ٥٢ - تمهيد ٥٣ - كيفية اختيار الصالح للقضاء ٥٤ - وضع
الضوابط لتعيين القضاة ٥٥ - التقدم بطلبات التعيين ٥٦ -
ما يفعله القاضي بعد صدور تعيينه ٥٧ - اخبار أهل البلد
يوم قدوم القاضي الجديد ٥٨ - التسليم والتسلم بين
القاضي الجديد وبين القاضي السابق ٥٩ - ما ينظره
القاضي من تلقاء نفسه بعد التسليم والتسلم •

٥٤-٤٥

الفصل الرابع

ولاية القاضي

- ٦٠ - تمهيد ٦١ - التقليد العام والتقليد الخاص ٦٢ -
أنواع التقليد الخاص ٦٣ - النوع الاول : تخصيص القضاء
من حيث المكان ٦٤ - يصح تخصيص القضاء من حيث
المكان مهما كانت سفته ٦٥ - النوع الثاني: تخصيص القضاء
من حيث الزمان ٦٦ - النوع الثالث : تخصيصه من حيث
الاشخاص ٦٧ - النوع الرابع : تخصيصه بنوع من
الخصومات ٦٨ - النوع الخامس : تخصيصه بخصومة

- معينة ٦٩ - النوع السادس - تخصيص القضاء من جهة مرور الزمان ٧٠ - مدى ولاية القاضي في نظر دعاوى نفسه وأقاربه ٧١ - مدى ولاية القاضي في نظر خصومة السلطان ٧٢ - كون القاضي نائباً للسلطان لا يسلبه ولاية النظر في خصومته ٧٣ - هل يقضي الخليفة مع وجود القاضي ؟ ٧٤ - تعدد القضاة في البلد الواحد ٧٥ - تعددهم مع تخصيصهم من حيث المكان ٧٦ - تعددهم مع تقييد كل منهم بنوع من الدعاوى ٧٧ - هل يجوز تعدد القضاة في المحكمة الواحدة ؟ ٧٨ - يجوز تعدد القضاء في المحكمة الواحدة بحيث لا تعقد الا باجتماعهم ودليل ذلك *

٦١-٥٥

الفصل الخامس

اعوان القاضي

- ٧٩ - تمهيد ٨٠ - أولاً : جماعة من أهل العلم ٨١ - محل جلوسهم ٨٢ - ثانياً : أعوان القاضي الآخرون ٨٣ - أ : كاتب القاضي ٨٤ - ب : الحاجب ٨٥ - ج : البواب ٨٦ - د : المترجم ٨٧ - هـ : الجلواز ٨٨ - و : الشهود ٨٩ - ز : الاجرياء ٩٠ - ح : المزكون ٩١ - ط : المؤدبون ٩٢ - ي : أهل الخبرة ٩٣ - ل : صاحب السجن ٩٤ - من يختار أعوان القاضي ٩٥ - رزق أعوان القاضي ٩٦ - مراقبة القاضي لاعوانه *

٦٧-٦٣

الفصل السادس

سلوك القاضي ورؤفه

- ٩٧ - تمهيد ٩٨ - منه من أعمال التجارة ٩٩ - جواز

- اشتغاله بما لا يشغله عن أعمال القضاء ١٠٠ - الراجع في
اشتغال القاضي ١٠١ - الهدية للقاضي ممنوعة ١٠٢ -
أخلاق القاضي ١٠٣ - رزق القاضي واختلاف الفقهاء فيه
١٠٤ - القول الراجع •

٨٢-٦٩

الفصل السابع

علاقة القاضي بالدولة

٦٩

١٠٥- تمهيد

٧٦-٧١

المبحث الاول

استقلال القاضي

- ١٠٦ - التدخل في شؤون القاضي لا يجوز ١٠٧ - القضاء
دين يحاسب عليه القاضي ١٠٨ - استقلال القاضي ، حق
له أم واجب عليه ؟ ١٠٩ - تدخل ولي الامر في عمل
القاضي معصية ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق
١١٠ - قول الفقيه أشهب في استقلال القاضي ١١١ - على
القاضي أن يستقيل اذا فقد استقلاله ١١٢ - ولي الامر
العادل لا يتدخل في شؤون القاضي ١١٣ - اعتراض ودفعه
١١٤ - الدفع الاول ١١٥ - الدفع الثاني ١١٦ - الدفع
الثالث ١١٧ - يجوز منعه السلطان من مباشرة القضاء
١١٨ - استقلال القاضي لا يمنع ارشاده •

٨٠-٧٧

المبحث الثاني

الرقابة على القاضي

- ١١٩ - من واجب الخليفة أن يراقب القاضي ١٢٠ - لا

تعارض بين استقلال القاضي وبين الرقابة عليه ١٢١ - من
سبل الرقابة تصفح أحكام القاضي ١٢٢ - من دواعي
الرقابة الاسراع في حسم دعاوى الناس ١٢٣ - من ثمرات
الرقابة اجزاء القاضي الصالح واقضاء الفاسد .

٨٢-٨١

المبحث الثالث

الشكوى من القاضي

١٢٤ - تبرير الشكوى من القاضي ١٢٥ - اجراءات سماع
الشكوى والنظر فيها ١٢٦ - حماية القاضي من المشتكين
المبطلين ١٢٧ - كيفية تنظيم الشكوى من القضاة .

٨٥-٨٣

الفصل الثامن

مسؤولية القاضي

١٢٨ - تمهيد ١٢٩ - لا مسؤولية في الخطأ السائع ١٣٠ -
المسؤولية في الخطأ الفاحش ١٣١ - المسؤولية في الخطأ
المتعمد ١٣٢ - المسؤولية في الخطأ في أسباب الحكم .

١٠١-٨٧

الفصل التاسع

انتهاء ولاية القاضي

٨٧

١٣٣ - تمهيد

٩٧-٨٩

المبحث الاول

عزل القاضي وانعزاله

١٣٤ - هل يملك الخليفة عزل القاضي ؟ للفقهاء قولان
١٣٥ - أدلة القول الاول : الدليل الاول ١٣٦ - الدليل
الثاني ١٣٧ - الدليل الثالث ١٣٨ - الدليل الرابع ١٣٩ -

أدلة القول الثاني ١٤٠ - القول الراجع ١٤١ - اعفاء
القاضي من وظيفة القضاء لبلوغه سنّاً معينة ١٤٢ - هل
ينعزل القاضي بموت الخليفة أو عزله ؟ ١٤٣ - لا ينزل
القاضي بخلع الخليفة ١٤٤ - متى ينفذ عزل القاضي ؟
١٤٥ - تغير حال القاضي وأثره في عزله ١٤٦ - هل ينزل
القاضي بفسقه ؟ ١٤٧ - القول الراجع ١٤٨ - انزال
القاضي بانهاء الدعوى التي نظرها ١٤٩ - عزل للقاضي
أم اجازة دراسية ؟ ١٥٠ - الراجع في هذه المسألة .

١٠١-٩٩

المبحث الثاني

استقالة القاضي

١٥١ - هل للقاضي أن يستقيل ؟ ١٥٢ - الأفضل عدم
الاستقالة ١٥٣ - تاريخ نفاذ الاستقالة ١٥٤ - الراجع في
تاريخ نفاذ الاستقالة .

٢٤٢-١٠٣

الباب الثاني

الدعوى واصول استماعها ووسائل اثباتها

١٠٣

١٥٥- تمهيد ومنهج البحث

١١٤-١٠٥

الفصل الاول

الدعوى

١٥٦ - تعريف الدعوى ١٥٧ - عناصر الدعوى ١٥٨ -
أهمية تعريف المدعى والمدعى عليه لمعرفة الفرق بينهما
١٥٩ - تعريف المدعى والمدعى عليه ١٦٠ - تعريف المدعى
به ١٦١ - ما لا يصلح أن يكون مدعى به ١٦٢ - تعريف

الدعوى ١٦٣ - صيغة الدعوى ١٦٤ - أنواع الدعوى من حيث صحتها ١٦٥ - النوع الاول : الدعوى الصحيحة ١٦٦ - النوع الثاني : الدعوى الفاسدة ١٦٧ - النوع الثالث : الدعوى الباطلة ١٦٨ - النوع الرابع : دعوى الحسبة ١٦٩ - المقصود بدعوى الحسبة ١٧٠ - لماذا أجاز الفقهاء دعوى الحسبة ؟ ١٧١ - موضوع دعوى الحسبة •

١١٥-١٥٤

الفصل الثاني

اصول استماع الدعوى

١١٥-١١٦

١٧٢ - تمهيد ١٧٣ - منهج البحث

١١٦-١٢٠

المبحث الاول

مكان القضاء وزمانه

١٧٤ - أوصاف مكان القضاء ١٧٥ - القضاء في بيت القاضي ١٧٦ - القضاء في المسجد واختلاف الفقهاء في جوازه ١٧٧ - الراجح في مسألة القضاء في المسجد ١٧٨ - أوقات القضاء أيام العطل ١٧٩ - تنظيم أوقات القضاء وعطله •

١٢١-١٢٤

المبحث الثاني

مجلس القضاء

١٨٠ - من يحضر مجلس القضاء ؟ ١٨١ - حال القاضي في مجلس القضاء ١٨٢ - سمت القاضي في مجلس القضاء ١٨٣ - لباس القاضي ١٨٤ - مراعاة الادب في مجلس القضاء ١٨٥ - أدب الخصوم في الكلام •

١٢٥-١٣١

المبحث الثالث رفع الدعوى الى القاضي

١٨٦ - المحكمة المختصة برفع الدعوى اليها ١٨٧ - رسم الدعوى ١٨٨ - كيفية رفع الدعوى والترتيب في رؤيتها ١٨٩ - هذه الكيفية من الامور الاجتهادية ١٩٠ - ترك الترتيب في نظر الدعوى عند الضرورة ١٩١ - من أمثلة ترك الترتيب في نظر الدعوى للضرواة ١٩٢ - من يرفع الدعوى الى القاضي ١٩٣ - الوكيل بالخصومة ١٩٤ - توكيل الوكيل غيره ١٩٥ - الجعل في الوكالة ١٩٦ - انتهاء الوكالة بالخصومة ١٩٦ مكرر - رفع الدعوى الجزائية من قبل النيابة العامة •

١٣٣-١٣٨

المبحث الرابع مقدمات المرافعة

١٩٧ - تمهيد ١٩٨ - احضار المدعي عليه الى مجلس القضاء اذا كان في بلد القاضي ١٩٩ - حضور المرأة واحضارها الى مجلس القضاء ٢٠٠ - احضار المدعي عليه اذا كان في غير بلد القاضي ٢٠١ - جلوس الخصوم بين يدي القاضي ٢٠٢ - التسوية بين الخصمين ٢٠٣ - وصية عمر بن الخطاب الى قاضيه بلزوم التسوية بين الخصوم ٢٠٤ - قضاة المسلمين يساون بين الخصوم ٢٠٥ - لا مصلحة للقاضي في خرق مبدأ التسوية بين الخصوم •

١٣٩-١٤٨

المبحث الخامس المرافعة بحضور الخصمين

٢٠٦ - القاضي يعط الخصمين قبل المرافعة ٢٠٧ - بدء

المرافعة بسؤال القاضي المدعى عن دعواه ٢٠٨ - سؤال
القاضي المدعى عليه عن جوابه على ما ادعاه المدعى ٢٠٩ -
أولاً : اقرار المدعى عليه بالمدعى به ٢١٠ - ثانياً : انكار
المدعى عليه ٢١١ - امتناع المدعى عليه عن الجواب ٢١٢ -
علانية المرافعة ٢١٣ - سرية المرافعة ٢١٤ - مرافعة
الاعجمي ٢١٥ - الراجع في مسألة الترجمة والترجمان
٢١٦ - طلبات الخصوم أثناء المرافعة ٢١٧ - طلب الحجز
الاحتياطي ٢١٨ - آثار الحجز الاحتياطي ٢١٩ - تأجيل
المرافعة ٢٢٠ - الآجال الالزامية ٢٢١ - التعجيل بعد
التأجيل ٢٢٢ - اسقاط الدعوى مؤقتاً ٢٢٣ - اعلان ختام
المرافعة .

١٥٤-١٤٩

المبحث السادس المرافعة مع غياب احد الخصمين

٢٢٤ - تمهيد ٢٢٥ - أولاً : المرافعة مع غياب المدعى
٢٢٦ - ثانياً : المرافعة مع غياب المدعى عليه ٢٢٧ - الحالة
الاولى المدعى عليه الغائب خارج بلد القاضي ٢٢٨ - الشرط
في سماع الدعوى واجراء المرافعة في هذه الحالة ٢٢٩ -
للقاضي خياران عند سماعه الدعوى في هذه الحالة
٢٣٠ - قدوم الغائب قبل صدور الحكم ٢٣١ - قدوم
الغائب بعد صدور الحكم ٢٣٢ - الحالة الثانية : المدعى
عليه الغائب يقيم في بلد القاضي ٢٣٣ - هرب المدعى عليه
بعد سماع البينة ٢٣٤ - تعليق وتعقيب على ما تقدم .

٢٤٢-١٥٥

الفصل الثالث وسائل الاثبات

١٥٦-١٥٥

٢٣٥ - تمهيد ٢٣٦ - تعداد وسائل الاثبات

١٥٧-١٦١

المبحث الاول

الاقرار

- ٢٣٧ - تعريف الاقرار وبيان ماهيته ٢٣٨ - ركن الاقرار
- ٢٣٩ - حجة الاقرار ٢٤٠ - الاقرار حجة قاصرة ٢٤١ -
- حكم الاقرار ٢٤٢ - متى يجوز الرجوع عن الاقرار
- ٢٤٣ - شروط صحة الاقرار ٢٤٤ - أولاً : شروط المقر
- ٢٤٤ - (مكرر) ثانياً : شروط المقر به ٢٤٦ - ثالثاً :
- شروط المقر له ٢٤٧ - ادعاء المقر بما يبطل اقراره .

١٦٣-٢٠٠

المبحث الثاني

الشهادة

١٦٣

٢٤٨ تمهيد ومنهج البحث

١٦٥-١٧٢

المطلب الاول

١ تعريف الشهادة وحكم تحملها وادائها

- ٢٤٩ - تعريف الشهادة ٢٥٠ - حكم تحملها وادائها
- ٢٥١ - لا يجوز كتم الشهادة ٢٥٢ - شروط قبول
- الشهادة وكيفية أدائها ٢٥٣ - القاضي يسمع شهادة الشهود
- سواء حضر الخصم أو لم يحضر ٢٥٤ - القاضي يكتب
- شهادة الشهود ٢٥٥ - للشهود عليه الطعن في شهادة
- الشهود ٢٥٦ - شهادة الحسبة ٢٥٧ - الامور التي تقبل
- فيها شهادة الحسبة ٢٥٨ - الشهادة على الشهادة ٢٥٩ -
- شروط الشهادة على الشهادة ٢٦٠ - الشهادة على النفي
- ٢٦١ - الجعل على الشهادة .

المطلب الثاني

شروط الشاهد

- ٢٦٢ - تعداد شروط الشاهد ٢٦٣ - شرح شروط الشاهد : أولاً : أن يكون بالغاً عاقلاً ٢٦٤ - ثانياً : أن يكون عالماً بما شهد به ٢٦٥ - مستند علم الشاهد الاستفاضة ٢٦٦ - صحة الشهادة بالاستفاضة ٢٦٧ - ثالثاً : أن يكون الشاهد مسلماً ٢٦٨ - صحة شهادة غير المسلم على المسلم في مواضع معينة ٢٦٩ - شهادة غير المسلم على غير المسلم ٢٧٠ - رابعاً : أن يكون الشاهد عدلاً ٢٧١ - كيف تعرف عدالة الشاهد اذا طعن فيها المشهود عليه ؟ ٢٧٢ - اذا كان الشاهد مستوراً ولم يطعن فيه المشهود عليه فللفقهاء أقوال في هذه الحالة ٢٧٣ - أولاً : مذهب الامام أبي حنيفة ودليله ٢٧٤ - ثانياً : مذهب الجمهور وجوب تزكية الشاهد المستور وبيان أدلتهم ٢٧٥ - اجراءات تزكية الشاهد ٢٧٦ - اتفاق أو اختلاف المزيكين ٢٧٧ - فائدة التزكية السرية ٢٧٨ - هل تكفي تزكية المشهود عليه للشاهد ؟ ٢٧٩ - هل تجوز شهادة الفاسق في بعض الاحيان ؟ ٢٨٠ - الشرط الخامس : عدم اتهام الشاهد في شهادته ٢٨١ - أسباب اتهام الشاهد : أ - العداوة ، واختلاف الفقهاء فيها وبيان رأي أبي حنيفة والظاهرية وأدلتهم ٢٨٢ - أدلة الجمهور في رد الشهادة بسبب العداوة ٢٨٣ - ب - جلب المنفعة ، وأقوال الفقهاء في رد شهادة الشاهد بسببها ٢٨٤ - ج - الشركة والوكالة ورد الشهادة بسببها ٢٨٥ - د - القرابة ورد الشهادة بسببها

- ٢٨٦ - ه - الزوجيه ورد الشهادة بسببها ٢٨٧ - الشرط
السادس : سلامة الشاهد من بعض العاهات ٢٨٨ -
ما اشترطه الحنابلة في موضوع السلامة من العاهات •

١٨٧-١٩٤

المطلب الثالث نصاب الشهادة

- ٢٨٩ - تمهيد ٢٩٠ - أولاً : نصاب الشهادة على الزنا
٢٩١ - ثانياً - نصاب الشهادة في بقية الحدود والقصاص
٢٩٢ - ثالثاً : نصاب الشهادة في غير الحدود والقصاص
والاموال ٢٩٣ - رابعاً : نصاب الشهادة في الاموال ٢٩٤ -
خامساً : شهادة الشاهد الواحد ويمين المدعي ، واختلاف
الفقهاء في قبولها ، وبيان أدلة المانعين ٢٩٥ - أدلة
المجوزين لقبول شهادة الشاهد الواحد ويمين المدعي ،
وبها يتبين رجحان قولهم ٢٩٦ - سادساً : قبول شهادة
الشاهد الواحد ٢٩٧ - سابعاً : قبول قول المدعي وحده
٢٩٨ - ثامناً : شهادة النساء منفردات ٢٩٩ - قبول شهادة
المرأة الواحدة •

١٩٥-٢٠٠

المطلب الرابع الرجوع عن الشهادة ومسؤولية الشهود

- ٣٠٠ - تمهيد ٣٠١ - أولاً : الرجوع عن الشهادة قبل
صدور الحكم ٣٠٢ - ثانياً : الرجوع عن الشهادة بعد
صدور الحكم ٣٠٣ - ثالثاً : الرجوع عن الشهادة بعد
استيفاء الحق المحكوم به ٣٠٤ - مسؤولية الشهود عن
رجوعهم عن الشهادة أ - اذا كان المشهود به اتلافاً يجري
فيه القصاص ٣٠٥ - ب - اذا كان المشهود به مالا ٣٠٦ -

شاهد الزور ٣٠٧ - تعزيز شاهد الزور ٣٠٨ - مسؤولية
شاهد الزور ٣٠٩ - هل قبل شهادة شاهد الزور التائب ؟

٢٠٨-٢٠١

المبحث الثالث

اليمين والنكول عنها

٣١٠ - تمهيد ٣١١ - المقصود باليمين ٣١٢ - لا يحلف
أحد عن غيره ٣١٣ - لا اثم على الحالف الصادق ٣١٤ -
الحقوق التي تجري فيها اليمين : أولاً - حقوق الأديمين
وأقوال الفقهاء فيها ٣١٥ - ثانياً - حقوق الله وأقوال الفقهاء
فيها ٣١٦ - شروط وجوب اليمين على المدعى عليه
٣١٧ - تحليل المدعي ٣١٨ - نكول المدعى عليه عن
اليمين ، وتكيف هذا النكول ٣١٩ - رد اليمين على
المدعي ، وأقوال الفقهاء فيه : أولاً - القول الاول ثانياً -
القول الثاني ثالثاً - القول الثالث ٣٢٠ - لا قبل اليمين
بعد صدور الحكم .

٢١٨-٢٠٩

المبحث الرابع

علم القاضي

٣٢١ - تمهيد ٣٢٢ - الحالة الاولى : علم القاضي المتحصل
في مجلس القضاء ٣٢٣ - ينبغي أن لا يكون خلاف في حكم
الحالة الاولى ٣٢٤ - الحالة الثانية : علمه المتحصل عنده
خارج مجلس القضاء واختلاف الفقهاء في حكمها ٣٢٥ -
أولاً - بيان مذهب الظاهرية ٣٢٦ - ثانياً - مذهب
الشافعية : اذا كان المدعى به متعلقاً بحقوق الأديمين فنندهم
قولان : القول الاول ٣٢٧ - القول الثاني للشافعية ٣٢٨ -

مذهب الشافعية اذا كان المدعى به متعلقاً بحقوق الله ٣٢٩ -
 ثالثاً - مذهب الحنابلة ٣٣٠ - دفاع الحنابلة عن مذهبهم
 وردهم على مخالفيهم ٣٣١ - رابعاً - مذهب الحنفية :
 قولهم في علم القاضي المتحصل عنده أثناء توليته القضاء
 ٣٣٢ - قول الحنفية في علم القاضي قبل توليته القضاء
 ٣٣٣ - تلخيص ابن عابدين لمذهب الحنفية ٣٣٤ -
 خامساً - مذهب المالكية ٣٣٥ - مناقشة الاقوال وأدلتها :
 مناقشة احتجاجهم بحديث انكم تختصمون اليّ ٠٠٠ الخ
 ٣٣٦ - مناقشة احتجاجهم بحديث : شاهدك أو يمينك
 ٣٣٧ - مناقشة الفقيه الشوكاني لمخالفه ٣٣٨ - القول
 الراجح ، وأدلة الرجحان : أولاً - ما احتج به المانعون
 أقوى في الدلالة مما احتج به المجيزون ٣٣٩ - ثانياً - آثار
 الصحابة تدل على منع القاضي من الحكم بعلمه ٣٤٠ -
 ثالثاً - دفع التهمة عن القاضي تقضي بمنعه من الحكم
 بعلمه ٣٤١ - رابعاً - منع القاضي من الحكم بعلمه يمنع
 حكام السوء من ظلم الناس ٣٤٢ - تجويز الحكم بعلم
 القاضي يعني عدم امكان مناقشته فيما استدل به وهذا ظلم
 بالمحكوم عليه ، والظلم ممنوع شرعاً .

٢٢٢-٢١٩

المبحث الخامس

القرائن

٣٤٣ - تمهيد وبيان المقصود بالقرائن ٣٤٤ - الشريعة
 الاسلامية اعتبرت القرائن ولم تهدرها وأدلة ذلك ٣٤٥ -
 أولاً - الادلة من القرآن الكريم : أ - من قصة يوسف

- ٣٤٦ - ب - من قصة يوسف أيضاً ٣٤٧ - ثانياً - الأدلة
من السنة النبوية ٣٤٨ - ثالثاً - من أفضية الصحابة الكرام
٣٤٩ - مدى اعتبار القرائن عند الفقهاء ٣٥٠ - اعتراض
ودفعه .

٢٢٦-٢٢٥

المبحث السادس

القسامة

- ٣٥١ - تعريف القسامة ٣٥٢ - متى تجب القسامة
٣٥٣ - اختلاف الفقهاء في الشبهة التي تثبت بها القسامة
٣٥٤ - كيفية اجراء القسامة وما يثبت بها عند الحنفية
٣٥٥ - كيفيات أخرى للقسامة عند غير الحنفية ، ولكن
الراجع قول الاحناف .

٢٣٢-٢٢٧

المبحث السابع

القيافة

- ٣٥٦ - تعريف القيافة ٣٥٧ - اختلاف الفقهاء في اعتبار
القيافة ٣٥٨ - ثبوت نسب اللقيط بقول القافة واختلاف
الفقهاء فيه وذكر أدلة المانعين ٣٥٩ - أدلة المثبتين لنسب
اللقيط بقول القافة ٣٦٠ - عدد القافة المطلوب لثبوت
النسب ٣٦١ - قول القائف اذا اتصل به حكم الحاكم
٣٦٢ - هل اليينة (الشهادة) تنقض قول القائف ؟
٣٦٣ - ثبوت النسب بقول القافة لا يثبت به كفر ولا رق
٣٦٤ - قول القافة أقوى من ادعاء المدعي المنفرد ٣٦٥ -
القافة تلحق اللقيط باثنين ، والحكم في هذه الحالة عند
الفقهاء .

٢٣٧-٢٣٢

المبحث الثامن القرعة

- ٣٦٦ - هل القرعة من وسائل الانبات ؟ ٣٦٧ - دليل مشروعيتها ٣٦٨ - متى يجري الاخذ بالقرعة ٣٦٩ - القرعة لتمين من يحلف أولا من الخصوم ٣٧٠ - القرعة بين ملتقطي اللقيط ٣٧١ - القرعة في الحضانة ٣٧٢ - القرعة في تعيين سهام الشركاء ٣٧٣ - القرعة بين متداعين في عين ٣٧٤ - الاقراع في العتق ٣٧٥ - القرعة في الطلاق .

٢٤٢-٢٣٩

المبحث التاسع تعارض البنات

- ٣٧٦ - تمهيد ٣٧٧ - القواعد التي تحكم البنات المتعارضة ٣٧٨ - القاعدة الاولى : العمل باليئتين ٣٧٩ - القاعدة الثانية : العمل بالينة الراجعة ٣٨٠ - أ - الترجيح بالتواتر ٣٨١ - ب - ترجيح ينة الخارج على ينة الداخل ٣٨٢ - ج - ترجح الينة الناقلة على الينة المستحبة ٣٨٣ - د - الترجيح بكثرة العدد والاشتهار بالعدالة ٣٨٤ - القاعدة الثالثة : تهاثر البنات .

٢٩٠-٢٤٣

الباب الثالث الحكم

٢٤٣

٣٨٥ - تمهيد وبيان منهج البحث

٢٥٦-٢٤٥

الفصل الاول القانون الواجب التطبيق

- ٣٨٦ - القانون الاسلامي هو القانون الواجب التطبيق ٣٨٧ - المقصود بالقانون الاسلامي ٣٨٨ - هل يجوز تقييد

القاضي بمذهب معين ؟ ٣٨٩ - ضرورة الاجتهاد للقاضي
 ٣٩٠ - لا يجوز تعيين المقلد في منصب القضاء الا عند
 الضرورة ٣٩١ - متى يقضي القاضي باجتهاده ٣٩٢ - الدليل
 على أن رجوع القاضي الى اجتهاده يكون اذا لم يجد
 الحكم في الكتاب أو في السنة أو في الاجماع ٣٩٣ -
 ضرورة الالتزام بترتيب مصادر الاحكام عند الرجوع
 اليها ٣٩٤ - قانون القاضي المقلد الذي يحكم به ٣٩٤
 (مكرر) - هل يجوز لولي الامر الزام القضاة بمذهب معين ؟
 ٣٩٥ - هل يجوز تقنين الاحكام الفقهية ؟ ٣٩٦ - الشريعة
 الاسلامية هي القانون الواجب التطبيق بالنسبة لغير
 المسلمين ، وبهذا صرح المفسرون ٣٩٧ - اجماع الفقهاء
 على ما صرح به المفسرون ٣٩٨ - اعتراض ودفعه
 ٣٩٩ - لغير المسلمين بعض الاحكام الخاصة بهم بموجب
 الشريعة الاسلامية وليس عن طريق الاحالة الى شرائعهم
 الدينية .

٢٥٩-٢٥٧

الفصل الثاني اصدار الحكم

٤٠٠ - المشاورة قبل اصدار الحكم ٤٠١ - فائدة المشاورة
 ٤٠٢ - المشاورة معلمة وغير ملزمة للقاضي ٤٠٣ - التجيل
 في اصدار الحكم ٤٠٤ - صيغة الحكم وألفاظه ٤٠٥ - كتابة
 الحكم وتسليم نسخة منه الى المحكوم له .

٢٦٣-٢٦١

الفصل الثالث طبيعة الحكم

٤٠٦ - تمهيد وبيان المقصود بطبيعة الحكم ٤٠٧ - أولا :

طبيعة الحكم بالنسبة للاموال ٤٠٨ - ثانيا : طبيعة الحكم بالنسبة للعقود والفسوخ عند الجمهور ٤٠٩ - ثالثاً : رأي الامام أبي حنيفة في أثر الحكم في العقود والفسوخ ٤١٠ - القول الراجح .

٢٨٢-٢٦٥

الفصل الرابع

نقض الحكم وإبرامه

٤١١- تمهيد

٢٦٥

٢٧٣-٢٦٧

المبحث الاول

قواعد النقض والابرام

٤١٢ - القاعدة الاولى : الاجتهاد لا ينقض بمثله ٤١٣ - مبررات القاعدة ٤١٤ - القاعدة الثانية : السوابق القضائية لا تلزم القاضي ٤١٥ - القاعدة الثالثة : ينقض الحكم المخالف للنص أو للاجماع ٤١٦ - القاعدة الرابعة : تنقض أحكام قضاة الجور والسوء ٤١٧ - ملاحظات حول القاعدة الرابعة ٤١٨ - القاعدة الخامسة : نقض الاحكام بسبب التهمة ٤١٩ - هل يكفي مجرد التهمة لنقض الحكم بالرغم من صحته وسلامته ؟ ٤٢٠ - القاعدة السادسة : تدقق أحكام قليل الفقه ومن لا يشاور فيبرم منها الصحيح وينقض منها ما كان خطأً بيناً ٤٢١ - القاعدة السابعة : ينقض الحكم الناقض اذا كان الحكم المنقوض صحيحاً .

٢٨٢-٢٧٥

المبحث الثاني

الجهة التي لها حق النقض والابرام

٤٢٢ - تمهيد ٤٢٣ - أولاً : ينقض الحكم من أصدره ٤٢٤ - ثانياً : ينقض الحكم غير من أصدره ٤٢٥ -

هل تنقض الاحكام وتبرم بطلب أو بدون طلب ؟ ٤٢٥
(مكرر) - أولا : يتم النقض بدون طلب ٤٢٦ - ثانياً :
لا يجب على القاضي الجديد أن ينظر في أحكام من سبقه
٤٢٧ - ثالثاً : يجوز للقاضي أن ينظر في أحكام من سبقه
من تلقاء نفسه فيرم الصحيح وينقض المخالف للشرع اذا
كان في حق الله ٤٢٨ - المالكية والشافعية لا يفرقون بين
حق الله وحق الآدمي ، عند نظر القاضي في أحكام من
سبقه من تلقاء نفسه ٤٢٩ - من يدقق وينقض ويبرم
أحكام قليل الفقه ومن لا يشاور ؟ ٤٣٠ - تنظيم نقض
الاحكام وابرامها ٤٣١ - يمكن وضع نظام لتنظيم نقض
الاحكام وابرامها في ضوء ما قاله الفقهاء ٤٣٢ - الدليل على
جواز النظام المقترح لتنظيم نقض وابرام الاحكام ٤٣٣ -
الدليل على جواز حصر ولاية النقض والابرام بقضاة
مخصوصين ٤٣٤ - بيان كيفية النظر في نقض وابرام
الاحكام ٤٣٥ - ما يصدره حكام النقض والابرام ، لا يعاد
النظر فيها الا بشروط معينة .

٢٨٩-٢٨٣

الفصل الخامس

تنفيذ الحكم

٤٣٦ - تمهيد ٤٣٧ - القاضي الذي أصدر الحكم هو الذي
ينفذه ٤٣٨ - كيفية التنفيذ اذا كان المحكوم به عقاراً أو
منقولاً ٤٣٩ - تنفيذ المحكوم به اذا كان ديناً ٤٤٠ - تنفيذ
العقوبات ٤٤١ - القاضي يكتب الى غيره لينفذ حكمه
٤٤٢ - تعيين قاض خاص للتنفيذ ٤٤٣ - وسائل حمل

المحكوم عليه على التنفيذ ٤٤٤ - أولاً : منعه من السفر
٤٤٥ - ثانياً : حبس المدين ٤٤٦ - الحجر على المدين
٤٤٧ - بيع أموال المدين المحكوم عليه ٤٤٨ - هل تباع
جميع أموال المدين المحكوم عليه ؟ وأقوال الفقهاء في ذلك •

٢٩٧-٢٩١

الباب الرابع

التحكيم

٤٤٩ - تمهيد ٤٥٠ - تعريف التحكيم ٤٥١ - دليل
مشروعيته ٤٥٢ - شروط الحكم (المحكم) ٤٥٣ - ما يجوز
فيه التحكيم : أولاً - بيان مذهب الحنفية ٤٥٤ - ثانياً -
مذهب المالكية ٤٥٥ - ثالثاً - مذهب الشافعية ٤٥٦ - رابعاً -
مذهب الحنابلة ٤٥٧ - الرجوع عن التحكيم ٤٥٨ - لزوم
حكم الحكم ونفاذه ٤٥٩ - مذهب الشافعية في لزوم حكم
الحكم ٤٦٠ - قانون الحكم الذي يحكم به ٤٦١ - نقض
حكم الحكم وإبرامه ٤٦٢ - تنفيذ حكم الحكم ٤٦٣ -
يجوز للحكم أن يكتب الى القضاة لتنفيذ حكمه •

٣٠٩-٢٩٩

الباب الخامس

ولاية المظالم أو قضاء المظالم

٤٦٤ - تمهيد ٤٦٥ - تعريف ولاية المظالم ٤٦٦ - طبيعة
ولاية المظالم ٤٦٧ - أسماء من يتولى قضاء المظالم ٤٦٨ -
شروط من يتولى قضاء المظالم ٤٦٩ - الخلفاء يباشرون
قضاء المظالم ٤٧٠ - من يعين قاضي المظالم ٤٧١ -
اختصاصات قاضي المظالم ٤٧٢ - أولاً : النظر في تمديات
الولاية على الرعية ٤٧٣ - عمر بن الخطاب رضي الله عنه

يحاسب ولاته ٤٧٤ - الخليفة مسؤول عن ظلم ولاته
 للرعية ٤٧٥ - ثانياً : رد مظالم الدولة في جباية الاموال
 ٤٧٦ - ثالثاً : ينظر قاضي المظالم في كيفية قيام الموظفين
 بأعمال وظائفهم ٤٧٧ - رابعاً : يرد والي المظالم النصوبات
 الى أصحابها ٤٧٨ - خامساً : وينظر في الاوقاف ليجعلها
 حسب شروط الواقفين ٤٧٩ - سادساً : وينظر والي المظالم
 في تنفيذ ما لم ينفذ من أحكام القضاة ٤٨٠ - سابعاً : النظر
 فيما عجز عنه الناظرون في الحسبة ٤٨١ - لا يخرج
 قاضي المظالم عن موجب الحق ومقتضاه ٤٨٢ - هيئة
 محكمة المظالم ٤٨٣ - قانون قاضي المظالم الذي يحكم به ،
 ووسائل الاثبات التي يأخذ بها ٤٨٤ - أيام عمل قاضي
 المظالم ٤٨٥ - الفروق بين قاضي المظالم وبين غيره من
 القضاة .

٣١١-٣٤٣

الباب السادس

الحسبة

٣١١

٤٨٦ - تمهيد ٤٨٧ - منهج البحث

٣١٣-٣١٥

الفصل الاول

تعريف الحسبة ودليل مشروعيتها

٤٨٨ - تعريف الحسبة لغة واصطلاحاً ٤٨٩ - دليل
 مشروعيتها ٤٩٠ - درجة مشروعيتها .

٣١٧-٣٤٣

الفصل الثاني

اركان الحسبة

٣١٧

٤٩١- تمهيد

المبحث الاول
المحتسب

٤٩٢- المحتسب والمتطوع ٤٩٣- ولاية المحتسب والمتطوع
٤٩٤- الفرق بين المحتسب والمتطوع ٤٩٥- أوجه الاتفاق
والاختلاف بين المحتسب والقاضي ٤٩٦- تحديد أوجه
الاتفاق والاختلاف بينهما ٤٩٧- أوجه الاتفاق والاختلاف
بين المحتسب وناظر المظالم ٤٩٨- شروط المحتسب
٤٩٩- أولاً : أن يكون مكلفاً ٥٠٠- ثانياً : أن يكون
مسلياً ٥٠١- ثالثاً : الاذن من الخليفة أو ولي الامر
٥٠٢- رابعاً : العدالة ٥٠٣- خامساً : العلم ٥٠٤- هل
يشترط فيه العلم بجميع الصنائع ؟ ٥٠٥- لا يشترط في
المحتسب العلم بجميع الصنائع ٥٠٦- اتباع أسلوب في
تمييز المحسنين يحقق فيهم المعرفة بجميع الصنائع ٥٠٧-
سادساً : القدرة ٥٠٨- آداب المحتسب *

المبحث الثاني
المحتسب عليه

٥٠٩- من هو المحتسب عليه ٥١٠- أصناف المحتسب
عليهم ٥١١- أولاً : الأقارب ٥١٢- ثانياً : القضاء
وأعوانهم ٥١٣- ثالثاً : الامراء ورجال السلطة التنفيذية
٥١٤- رابعاً : أصحاب المهن والحرف المختلفة ٥١٥-
غير المسلمين *

المبحث الثالث
المحتسب فيه

٥١٦- ما هو المحتسب فيه ؟ ٥١٧- اتساع موضوع

الحسبه (المحتسب فيه) ٥١٨ - امثلة على سعة المحتسب فيه ، أولاً : في أمور العقيدة ٥١٩ - ثانياً - العبادات ٥٢٠ - مما يتصل بالعبادات ٥٢١ - ثالثاً : المعاملات ٥٢٢ - رابعاً : ما يتعلق بالطرق ٥٢٣ - خامساً : ما يتعلق بالحرف والصناعات ٥٢٤ - سادساً : ما يتعلق بالاخلاق والآداب .

٣٤٣

المبحث الرابع

الاحتساب

٥٢٥ - معنى الاحتساب ٥٢٦ - ما يتم به الاحتساب .

٣٤٥

الغاية

٤٠٠-٣٤٧

فهارس الكتاب

٣٥٣-٣٤٩

فهرس الآيات

٣٥٩-٣٥٥

فهرس الاحاديث

٣٦٨-٣٦١

فهرس الاعلام

٣٧٦-٣٦٩

فهرس المراجع

٤٠٠-٣٧٧

فهرس الموضوعات